

قانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦ في شأن الموانئ التخصصية.

المصدر : قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٧ ، الجريدة الرسمية العدد ١٣ (مكرر) ، بتاريخ ٢٠١٧/٣/٣١ .

يتناول هذا القانون ثلاثة أمور مختلفة، إضافة الميناء الجاف إلى نطاق تطبيق القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦، وإجراءات تأسيس الموانئ التخصصية أو الموانئ جافة و منح امتياز هذه الموانئ.

أولاً، وفقاً للمادة ١ من التعديلات، تم تعديل اسم القانون من قانون الموانئ التخصصية إلى قانون الموانئ الجافة والتخصصية.

ثانياً، تحدد المادة الثانية من التعديلات إجراءات إنشاء الميناء الجاف أو الميناء ذو طبيعة تخصصية على النحو التالي:

- يجب تقديم الطلب إلى وزارة النقل يتضمن خطة إنشاء الميناء، وعلى وزارة النقل إعداد الدراسة الفنية من خلال الجهات المختصة من أجل تقدير مدى صلاحية إنشاء هذا الميناء.
- بعد ذلك ، يصدر رئيس مجلس الوزراء ، بناء على عرض من وزير النقل وبعد موافقة مجلس الوزراء ، قراراً بإنشاء الميناء. و يتم إخطار وزارة النقل بقرار رئيس الوزراء هذا الذي سيكون له الإشراف الفني على المشروع خلال فترة تنفيذه.

ثالثاً ، وفقاً للتعديلات ، يجوز منح امتياز المرافق العامة للمستثمرين المصريين أو الأجانب ، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين ، داخل مصر أو خارجها. قد يشمل الامتياز إنشاء ، إدارة ، استغلال ، صيانة و تحصيل مقابل خدمة الميناء الجاف أو التخصصي. يمنح هذا الامتياز دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٩٤٧/١٢٩ بشأن التزامات المرافق العامة أو القانون رقم ١٩٥٨/٦١ بشأن الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة.

مع الأخذ في الاعتبار أن اختيار صاحب الامتياز يخضع لمبادئ العلانية و الشفافية. يجب ألا تتجاوز مدة الامتياز ١٥ سنة. مع ذلك، يجوز مد تلك المدة بقانون بما لا يتجاوز ٣٠ سنة.

قرار الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن الترخيص للشركات بالجمع بين أكثر من نشاط تمويلي.

المصدر : قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦٠ لسنة ٢٠١٧، الوقائع المصرية العدد ١١٩ بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٤ .

ينظم هذا القرار منح الترخيص للشركات لممارسة أكثر من نشاط تمويلي واحد في ضوء الظروف والمعايير المنصوص عليها في هذا القرار. قد يشمل النشاط التمويلي التأجير التمويلي أو التمويل العقاري أو التخصيم.

وتتلخص الشروط والمعايير فيما يلي:

- غرض الشركة ورأس مالها وملكيته .
- مجلس الإدارة.
- المستندات والبيانات المطلوبة.
- الضوابط المحاسبية.
- ضوابط التمويل والمخاطر .

تجدر الإشارة إلى أن الشركة التي تجمع بين أكثر من نشاط تمويل واحد يجب أن تقوم ب:

- تنظيم كل نشاط بحسابات منفصلة.
  - فصل بيانات الأنشطة في البيانات المالية للشركة كما هو مطلوب من قبل معايير المحاسبة المالية.
- يجب على الهيئة العامة للرقابة المالية البت في الترخيص خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ استيفاء الشركة لجميع المتطلبات والشروط اللازمة للحصول على الترخيص.
- تصدر الهيئة العامة للرقابة المالية قرارها في ضوء الاعتبارات التالية:
- المركز المالي للشركة وكفاءة إدارتها.
  - مدى مساهمة الشركة في تلبية احتياجات السوق من خلال تقديم منتجات تمويلية جديدة أو التوسع في مناطق جغرافية جديدة.
  - خلفية عمل المساهمين الرئيسيين في مجالات الائتمان والتمويل المصرفي وغير المصرفي.